المحاضرة الثانية

المؤسّسات السياسية والإدارية في دستور 1963

حكم الرئيس بن بلّة في فترتين، ففي الفترة الأولى بصفته رئيساً لأوّل حكومة جزائرية بعد الاستقلال، من 28 سبتمبر 1962، ثمّ رئيساً منتخباً للجمهورية ورئيساً للحكومة وأميناً عامّاً لحزب جبهة التحرير الوطني، بداية من 15 أكتوبر 1963 بعد إقرار دستور 1963، إلى غاية الانقلاب عليه فيما يعرف بالتصحيح الثوري في 19 جوان 1965 من قبل وزير دفاعه هواري بومدين.

لكنّ دستور 1963 عرف حياة فعلية قصيرة، فقد جمّد العمل به بعد اثنين وعشرين يوماً من إصداره، وذلك لمواجهة الاضطرابات الداخلية في منطقة القبائل على يد محند ولحاج وحسين آيت أحمد، وتمرّد العقيد شعباني قائد الولاية التاريخية السادسة بسبب تشجيع الضبّاط الفارّين من الجيش الفرنسي؛ وكذا لمواجهة الخطر الخارجي بعد هجوم القوّات المغربية على الحدود الغربية الجزائرية فيما يعرف بحرب الرمال التي اندلعت في بداية أكتوبر 1963 وانتهت رسمياً في 20 أفريل 1964.

استدعي الشعب الجزائري للاستفتاء على دستور 1963 في 8 سبتمبر 1963، وأصدر في 10 سبتمبر بعد الموفقة عليه. تشكّل الدستور من ثمانية وسبعين مادّة، وتمّ بموجبه انتخاب أحمد بن بلّة رئيساً للجمهورية محتفظاً بصفته رئيساً للحكومة والأمين العام للحزب. أكّد دستور 1963 على مواصلة مسار التشييد وفق مقرّرات ميثاق المجلس الوطني للثورة في طرابلس الذي تبنّى الخيار الاشتراكي لتمكين الشعب من الحكم. وقد أقرّ الدستور على المستوى الداخلي سياسة الإصلاح الزراعي، وسياسات اجتماعية لفائدة الشعب، وترقية المرأة، وتحسين الوضع الاجتماعي والصحّي في الجزائر، لتجاوز الآثار الكارثية التي خلّفتها السياسات الاستعمارية على مدى قرن واثنين وثلاثين سنة؛ فيما تبنّى سياسة دولية مستقلّة ومناهضة الاستعمار، تدعم التعاون الدولي، وتؤازر حركات التحرّر في العالم مثل: ANC وPAC في جنوب أفريقيا، وSWAPO في جنوب غرب أفريقيا، وZANU وZAPU في زيمبابوي، وكذلك MPLA في أنغولا.

كما أعطى الدستور مكانة مميّزة في الحياة السياسية للجيش الوطني الشعبي، حيث مكّنه من النشاط السياسي في إطار حزب جبهة التحرير الوطني، كنتيجة منطقية للمسار الذي وحّد بين المدنيين والعسكريين في الثورة التحريرية خدمة لهدف الاستقلال. فيما اعتمد نظام الأحادية الحزبية، لحزب جبهة التحرير الوطني، كأداة للحكم وتحقيق التطوّر المطلوب. (المواد 23-26)

كان النظام السياسي وفقاً لدستور 1963 قائماً على مؤسّستين رئيسيتين هما المجلس الوطني وهو الهيئة التشريعية، والحكومة برئاسة رئيس الجمهورية الذي يعيّنه الحزب وينتخبه الشعب بالاقتراع العامّ المباشر. لكنّ تجميد العمل بالدستور قد أنتج هيمنة مؤسّسة رئيس الجمهورية على المشهد الوطني بداعي الحاجة إلى سلطة مركزية قويّة لمواجهة تحدّيات المرحلة. وممّا ورد في ديباجة دستور 1963: "على الشعب أن يسهر على استقرار المؤسّسات السياسية في سبيل استمرار مهامّ التشييد الاشتراكي، لأنّ النظامين الرئاسي والبرلماني لا يمكنهما ضمان ذلك الاستقرار المنشود، على خلاف النظام القائم على سيادة الشعب والحزب الطلائعي الواحد."

كما نصّ دستور 1963 على عدد من المؤسّسات منها المجلس الدستوري الذي يدرس دستورية القوانين والأوامر التشريعية، والمجلس الأعلى للقضاء، والمجلس الأعلى للدفاع، والمجلس الأعلى الاقتصادي والاجتماعي، لكنّ هذه المؤسسات لم تتجسّد واقعياً بعد تعليق الدستور، وانتهاء فترة حكم بن بلّة في 19 جوان 1965.

مبرّرات مجلس الثورة في حركة التصحيح الثوري وعزل الرئيس أحمد بن بلّة:

عرض المجلس الثوري الذي قاد حركة التصحيح الثوري ضدّ بن بلّة مجموعة من المبرّرات لعزل بن بلّة عن الحكم، ومن أهمّها:

- الحكم الفردي: "أصبح الحكم فردياً، ودفنت المؤسّسات الوطنية والجهوية وأصبحت لعبة في يد شخص واحد،" (بيان مجلس الثورة في 19 جوان 1965)؛
- انتهاج سياسات ارتجالية؛
- ذوبان سلطة الدولة في إقطاعيات سياسية أو إدارية (خطاب الرئيس هواري بومدين في ذكرى الثالثة للاستقلال 5 جويلية 1965، الجريدة الرسمية رقم 56)؛
- استعادة الشرعية الثورية؛ السياسات الاقتصادية والمالية الفاشلة.